The Journal of Mesopotamian Studies
نقد الفصاحة في التراث البلاغيّ العربيّ ; د.عامر الجراح
به هوونەی دەقی شیعری لە کرمانجی خواروودا
The Journal of Mesopotamian Studies, C: 3/2, Summer 2018, s. 163-181

Makale Geliş Tarihi:11.03.2018
Makale Kabul Tarihi: 05.08.208

نقد الفصاحة في التراث البلاغيّ العربيّ

د.عامر الجراح*

Amer Al-Jarah**

الملخّص

لا شكَّ أنّ الفصاحة من أهمّ أسرار جمال الكلام, ولا بدّ من الكشف عن أسرارها، وهذا مطلبٌ ملحٌّ في ظل اختلاف الآراء حولها إلى حدّ التعارض, هذا غير ما لحقها من حيف قياسًا إلى الدراسات التي تناولت البلاغة وعلومها، ولا سيما عند المتأخرين وتابعيهم من المحدثين.

لقد رأينا أن نعمد، وفق منهج وصفيّ، إلى الكلام على مفهوم الفصاحة ابتداءً, وذلك بذكر الحدود التي وضعها القدماء لها, ثمّ ببيان صفات الفصاحة في علاقتها بثنائية الإفراد والتأليف, ثمّ في علاقتها بثنائية اللفظ والمعنى. ومن ثَمّ نُنهي البحث بخاتمة نعتمد فيها أسلوب المقارنة بغية تعيين مفهوم الفصاحة بدقّةٍ.

الكلمات المفتاحية: نقد، الفصاحة، التراث البلاغيّ.

ÖZ

Arap Belağatı Geleneğinde Fesahat Kritiği

Şüphe yok ki, ifadede ölçü ve estetik (fesahat) söz güzelliğinin en önemli sırlarından biridir ve bu sırların açığa çıkarılması gerekir. Konuya ilişkin birbiriyle tamamen zıt farklı görüşler olmakla birlikte fesahat kavramına netlik kazandırmak ısrarla talep edilen bir şeydir. Belagat ve ona dair bilim dallarını ele alan araştırmalara nispeten bu konu özellikle de geç dönem edebiyatçılar ve onların modern dönemdeki takipçileri tarafından ihmal edilen ve yeterince hakkı verilmeyen bir konudur.

** Dr., Mardin Artuklu Üniversitesi, Türkiye'de Yaşayan Diller Enstitüsü, Arap Dili ve Kültürü, dr.alshbli82@gmail.com

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية- المعهد العالي للّغات الحيّة- جامعة ماردين أرتوكلو- ماردين.

Bu makalede betimleyici usule uygun olarak öncelikle erken devir Arap edebiyatçılarının tanımlarını zikrederek fesahat kavramına açıklık kazandırmaya çalıştık ve ardından fasih kelamın özelliklerini kelime-cümle ve lafız-mana ile ilişkileri bağlamında ele aldık. Sonra da fesahat kavramının anlam çerçevesini daha belirgin hale getirmek için mukayese üslubuna başvurarak makalemizi sonlandırdık.

Anahtar Kavramlar: Edebi Eleştiri, Fesahat, Arap Belagatı.

ABSTRACT

Criticism of Eloquence in the Arab Rhetorical Heritage

There is no doubt that eloquence is the best of the secrets of beauty. Indeed, this is an urgent request in the time of differences which reach to a contrast and in addition to the injustice comparing to the studies that take eloquence and its sciences which was tackled by those late researchers and their followers.

We have not seen that, according to descriptive analysis, we should consider firstly the concept of eloquence by mentioning the limits set by the ancients and then state the qualities of eloquence in relation to the duality of individuals and composing then its relation to the duality of enunciation and meaning.

And then finish the search with a conclusion aiming a comparative manner in order to set the concept of eloquence precisely.

Keywords: Criticism, Eloquence, Rhetorical Heritage.

مفهوم الفصاحة:

تدلّ كلمة (فصاحة) على الظهور أو الإظهار, والبيان أو الإبانة[1]، وهذه المعاني اللغوية تحوّلت إلى معان اصطلاحية, إن بغير تصريح عند أبي هلال العسكريّ (ت395هـ)[2]، وابن سنان الخفاجيّ (ت466هـ)[3], وإن بتصريح عند ابن الأثير (ت637هـ) الذي عرّف الفصاحة استنادًا إلى كلام سابقَيه بقوله: "الفصيح من الألفاظ هو الظاهر البيّن, وإنما كان ظاهرًا بيّنًا؛ لأنه مألوف الاستعمال, وإنما كان مألوف الاستعمال لمكان حسنه"[4]. فأضاف إلى البيان والظهور شرطَي الاستعمال والحسن. هذا في المصنّفات التي ميّزت الفصاحة من البلاغة, أما في الأخرى, فنبيّن أن الجاحظ (ت255هـ) قد ذكر تعريف العتّابيّ للبليغ – يريد الفصيح – في قوله: "هو من أفهمك حاجته"[5]. وزاد موضّحًا أنه عنى "إفهامكَ العربَ حاجتَكَ على مجرى كلام العرب الفصحاء"[6]. فالإفهام عنده شرطٌ رئيسٌ للفصاحة, ولا غروَ في ذلك, فهو يجعل "مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام"[7]. وما كتابه (البيان والتبيين) إلا خطوة كبيرة على درب تأصيل الفصاحة. ونشير إلى أنّ مفهوم الفصاحة يتجلّى على نحو كبير بإيضاح علاقتها بالألفاظ في حالتي الإفراد والتأليف, وعلاقتها باللفظ والمعنى، وهو ما سنبيّنه.

---

[1] – انظر: أبو هلال العسكريّ: كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي, ومحمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العصرية, صيدا بيروت، الطبعة الأولى، 2006م، ص14. وابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة، صحّحه وعلّق عليه: عبد المتعال الصعيدي, مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح 1953م، ص59–60. وابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت 1999م، ج1، ص90. وابن حمزة العلويّ: الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، قدّم هذه الطبعة: إبراهيم الخولي, الهيئة العامّة لقصور الثقافة, القاهرة 2009م, نسخة مصوّرة عن دار الكتب الخديوية, 1914م، ج1، ص103.

[2] – انظر: أبو هلال العسكريّ: كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر: 14.

[3] – انظر: ابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة: 59–60.

[4] – ابن الأثير, ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 92/1.

[5] – الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الثانية، (د.ت)، ج1، ص161.

[6] – نفسه: 162/1.

[7] – نفسه: 76/1.

الفصاحة وثنائية الإفراد والتأليف:

أطبق البلاغيون العرب قديمًا على أن الفصاحة تُعدّ صفةً للّفظ، لكنهم اختلفوا: أهي صفة للّفظ مفردًا أم صفة له مركّبًا؟! والحقّ أنّ الأقوال في ذلك تباينت كما سيظهر في كلامنا الآتي.

أوّلًا: فصاحة اللفظة المفردة

تنقسم فصاحة اللفظة المفردة إلى قسمين: الأول فصاحة الألفاظ باعتبار دلالتها على معانيها, والآخر فصاحة الألفاظ من دون اعتبار المعاني. أمّا الأول فينبغي لبيانه أن نتكلّم على الشروط التي تَحُوْل دون الفهم مع أخذ مسألة قبحها في الاعتبار, فالفهم والحسن من أجلى شروط الفصاحة التي لا تقع في دائرة الخلاف، كما تبيّن آنفًا، ولا ننسى أن نأخذ بالحسبان مسألتي: الفصحى واللهجات، والعصر والزمان، فما هو فصيح في زمان قد لا يكون كذلك في آخر. لنَعُدْ ونذكرْ ما جاء من تلك الشروط عن الجاحظ, وهي: اللُّكنة[8], والعُجمة[9], واللحْن[10], والعِيّ[11]. ونبيّن أن حيلولتها دون الفهم مأتيّة من اتّصافها بعدم البيان لخللٍ في اللسان, وذلك ممّا يتعلّق بالمتكلِّم, أو لمخالفة قوانين اللغة العربية أو أصولها, وذلك ممّا يتعلّق بالكلام. وممّا يحول دون الفهم أيضًا، كما يرى الجاحظ، أن تكون اللفظة وحشية غريبة[12], إلّا أن يكون المتكلّم أعرابيًّا بدويًّا, فالوحشيّ من الكلام يفهمه الوحشيّ من الناس"[13]. ويرى أن في الغرابة بعدًا عن الفصاحة والبلاغة[14]. فالغريب, فضلًا عن كونه غير مفهوم, هو منكرٌ، ينافر الطبع, وينبو عن السمع[15]. ومنه ما ذكره قدامة بن جعفر (ت337هـ) من قول أبي حزام غالب بن الحارث العكليّ [من المتقارب]:

تذكّرتُ سلمى وإهلاسَها فلم أنسَ والشوقُ ذو مَطروَّهْ[16].

ولابن الأثير رأي فريد في ذلك؛ يقول: "لا تظن أن الوحشيّ من الألفاظ ما يكرهه سمعك, ويثقل عليك النطق به, وإنما هو الغريب الذي يقلّ استعماله, فتارة يخفّ على سمعك ولا تجد به كراهة, وتارة يثقل على سمعك وتجد منه الكراهة"[17]. فجعل من الأول قول الفرزدق [من الطويل]:

وَلَوْلاَ حَـيَاءٌ زِدْتُ رَأْسَـكَ شَجَّـةً إِذَا سُبِرَتْ ظَلَّــتْ جَـــوَانِبُهَا تَغْلِي

[8] – المصدر السابق: 162/1. وانظر: ابن عبد ربّه الأندلسي: العقد الفريد، تح: مفيد محمد قميحة, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى، بيروت1983م، ج2، ص307. فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص89.

[9] – الجاحظ: البيان والتبيين:1 /163. وقال أبو هلال العسكريّ:"أفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يُفصح ويُبين". أبو هلال العسكريّ: كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر: 14. ورأى ابن سنان أن اللفظة غير العربية تُخلّ بالفصاحة. انظر: ابن سنان: سرّ الفصاحة: 83.

[10] – الجاحظ: البيان والتبيين: 163/1. ورأى قدامة بن جعفر أن "من عيوب اللفظ أن يكون ملحونًا جاريًا على غير سبيل الإعراب واللغة". قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجيّ, الجزيرة للنشر والتوزيع, القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م، ص149. وانظر: ابن جنّي, أبو الفتح: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار, دار الكتب الوطنية، مصر, الطبعة الثانية، 1952م. ج2، ص5. وقال أبو هلال العسكريّ:"فصُح اللحان إذا عبّر عمّا في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ" كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر: 14. وانظر: ابن سنان: سرّ الفصاحة: 82–83. وفخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 145. والسكّاكيّ: مفتاح العلوم, ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور, دار الكتب العلمية، بيروت, الطبعة الثانية، 1987م، ص416.

[11] – الجاحظ: البيان والتبيين: 176/1. وجعل ابن رشيق القيروانيّ العيّ في تعقيد الكلام بالتقديم والتأخير. انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الجيل، بيروت– لبنان, الطبعة الخامسة، 1981م، ج1، ص260.

[12] – انظر: الجاحظ: البيان والتبيين: 144/1. ويرى ابن رشيق أنه "إذا كانت اللفظة خشنة مستغربة: لا يعلمها إلا العالم المبرز، والأعرابيّ القحّ؛ فتلك وحشية، وكذلك إن وقعت غير موقعها، وأتى بها مع ما ينافرها، ولا يلائم شكلها". العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 265/2–266.

[13] – انظر: الجاحظ: البيان والتبيين: 144/1.

[14] – انظر: نفسه: 378/1.

[15] – انظر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر:149. وابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 265/2. وابن سنان: سرّ الفصاحة: 77. وابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 181/1.

[16] – انظر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر: 149. والإهْلاسُ: ضحك فيه فتور وأَهْلَسَ في الضحك أخفاه. وذو مطروَّه: ذو مفاجأة.

[17] – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 180/1.

شَرَنْبَثَةٌ شَمْطَاءُ مَنْ يَرَ ما بِهَا تُشِبْهُ وَلَوْ بَيْنَ الخِمَاسِيِّ وَالطِّفْلِ

فقوله (شرنبثة) من الألفاظ الغريبة التي يسوغ استعمالها في الشعر, وهي ههنا غير مستكرهة"[18], وجعل من الثاني قول تأبّط شرًّا [من الطويل]:

يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَحِيشًا وَيَعْرَوْرِي ظُهُورَ الْمَسَالِكِ

فإن لفظة (جحيش) من الألفاظ المنكرة القبيحة, ويا لله العجبُ! أليس أنها بمعنى (فريد) وفريد لفظة حسنة رائقة, ولو وُضعت في هذا البيت موضع (جحيش) لما اختل شيء من وزنه. فتأبّط شرًّا ملومٌ من وجهين في هذا الموضع: أحدهما: أنه استعمل القبيح. والآخر: أنه كانت له مندوحة عن استعماله فلم يعدل عنه"[19] فالوحشيّ القليل الاستعمال, الثقيل على السمع, العصيّ على الفهم، يفارق الفصاحةَ.

ثَمّة ما يفارق الفصاحة كذلك, وهو المشترك[20]؛ أي أن تحمل الكلمة الواحدة معنيَين لا يُعرف أيُّهما المراد؛ لانعدام القرينة, وتكون الكلمة معيبة إذا كانت "مشتركة بين معنيين أحدهما يُكره ذكره, وإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبُحت, وذلك إذا كانت مهملة بغير قرينة تميّز معناها عن القبح, فأمّا إذا جاءت ومعها قرينة, فإنها لا تكون معيبة؛ كقوله تعالى: {فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الأعراف:157] ألا ترى أن لفظة (التعزير) مشتركة تطلق على التعظيم والإكرام, وعلى الضرب الذي هو دون الحدّ, وذلك نوع من الهوان, وهما معنيان ضدان, فحيث وردت في هذه الآية جاء معها قرائن من قبلها ومن بعدها فخصّت معناها بالحسن, وميّزته عن القبيح"[21]. ويرى ابن الأثير أن القرينة قد تجيء في الكلام فتوجب قبحه ولولا مجيئها لما استُقبح, كقول الشريف الرضي [من الكامل]:

أَعْزِزْ عَلَيَّ بِأَنْ أَرَاكَ وَقَدْ خَلاَ عَنْ جَانِبَيْكَ مَقَاعِدُ الغُوَّادِ[22].

إنّ المعنى كما يستغلق على الفهم في اللفظة المفردة إذا اتّصف بالمعاني الآنفة الذكر, فكذلك يستغلق في حال التأليف إذا اتّصف بالتعقيد أو سوء النظم أو ما يُسمّى (المعاظلة), والحقّ أن المعاظلة مفاهيم لا مفهوم واحد؛ فقدامة يقول: "[المعاظلة في الكلام]أن يدخل بعضه في ما ليس من جنسه وما هو غير لائق به، وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة، مثل قول أوس بن حجر [من المنسرح]:

وذاتُ هدمٍ عارٍ نواشرُها تُصْمِتُ بالماءِ تولبًا جدعا

فسمّى الصبيّ: تولبًا، وهو ولد الحمار"[23]. أمّا ابن جنّيّ (ت392هـ) فسمّاها الفصول والتقديم والتأخير[24], واستشهد ببيت الكتاب [من الطويل]:

وما مثلُه في الناسِ إلا مملَّكًا أبو أُمِّه حَيٌّ أبوه يقاربُهْ

ويظهر أن ابن سنان (ت466هـ) اتكأ عليه في جعل ما عُرف عند غيره بالمعاظلة من شروط الإخلال بالفصاحة تسميةً واستشهادًا[25], وأمّا أبو هلال العسكريّ (ت395هـ) فقد غلّط قدامة في عدّ المعاظلة من فاحش الاستعارة؛ "لأنَّ المعاظلة في أصلِ الكلام إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضًا، وسُمّي الكلام به إذا

---

18 – نفسه: 183/1. والشَّرَنْبَثُ: الغليظُ. والبيتان في تمويل الشجّة الغليظة التي تغلي جوانبها، وتُشيب الصبيان لمنظرها.

19 – نفسه: 181/1. المَوْماةُ: المفازةُ الواسعة الملْساء.

20 – نفسه: 201/1. وسمّاه قدامة بن جعفر (المطابق) انظر: نقد الشعر: 139.

21 – نفسه: 201/1-202.

22 – انظر: نفسه: 202/1. ورد خطأ نحويّ في البيت بحسب المصدر, وهو نصب (مقاعد), والصواب رفعها.

23 – قدامة بن جعفر: نقد الشعر: 151. النَّواشِر: عروق باطن الذراع.

24 – ابن جنّيّ: الخصائص: 392/2.

25 – انظر: ابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة: 125.

لم يُنضد نضدًا مستويًا، وأُركب بعض ألفاظه رقاب بعض، وتداخلت أجزاؤه، تشبيهًا بتعاظل الكلاب والجراد...[فتسمية الطفل تولبًا] ليست بمداخلة كلامٍ في كلام، وإنما هو بعدٌ في الاستعارة"[26]. وأمّا ابن رشيق فيقدّم مفاهيم عديدة, فيقول: "زعم قوم أن المعاظلة تداخل الحروف وتراكبها، كما عيب على كعب بن زهير قوله [من البسيط]:

تجلو عوارضَ ذي ظَلْمٍ إذا ابتسمَتْ كأنَّهُ مُنهلٌ بالراحِ معلولُ

وعاب ابن العميد حبيبًا لقوله [من الطويل]:

كريمٌ متى أمدحْهُ أمدحْهُ والورى معي، ومتى ما لمْتُهُ لمْتُهُ وحدي

بالتكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء في كلمة، وهما معًا من حروف الحلق، وقال: هو خارج عن حد الاعتدال، نافر كل النفار، حكى ذلك عنه الصاحب بن عبّاد. وزعم آخرون أنها تركيب الشيء في غير موضعه، كقول الكُميت بن زيدٍ [من البسيط]:

وقد رأينا بها حُــورًا منــعّمةً بيضًا تكمَّلَ فيها الدَّلُّ والشنَبُ

وهذا البيت ممّا عابه عليه [الشاعر]نصيب، ومثله عندي قول أبي الطيّب [من الخفيف]:

يحملُ المسكَ عن غدائرِها الريـ ... ـحُ ويفترُ عن شنيبٍ بَرودِ"[27].

على أن ما يعنينا من تلك المفاهيم هو ما يدلّ على سوء النظم, أي ما يتداخل فيه الكلام فيحول دون فهمه, أمّا إذا كان الكلام مفهومًا فلا يُعَدُّ من باب المعاظَلة, والمعاظَلة في الكلام قبح وبعد عن الفصاحة, بيد أنّ ابن جنّيّ عدّه من باب شجاعة العربية, "ومؤذنًا بصيال الشاعر وتخمّطه, وليس دالًّا على ضعف لغته أو قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته"[28]. ويبدو أن فهم الكلام شرطٌ لا استغناء عنه لدى البلاغيين بدلالة قول ابن سنان: "قد وقع بالإجماع على أنه متى لم يُفهم من الخطاب شيءٌ كان قبيحًا"[29]. ونشير إلى أن ابن الأثير وصف المعاظلة بالمعنوية[30], وميّزها من اللفظية.

أما وقد تبّين ممّا سبق أن فصاحة الكلام في حالَي الإفراد والتأليف مشروطة بالفهم, وجب أن نشير إلى أن الأفهام متفاوتة, كما أن الكلام نفسه على مراتب من الفهم, وأن الزمان والمكان ذوا علاقة وثيقة بالفهم, والحقّ أن هذا المقام يستحضر الحديث عن اللهجات التي حُصرت البلاغة بناءً عليها في قريش؛ يقول ثعلب: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنةِ تميم, وكشكشةِ ربيعة, وكسكسة هوازن, وتضجّع قيس, وعجرفيَّة ضبَّة, وتلْتَلة بَهْراء... [ويرى أنه] يجب أن يقِل استعمالها, وأن يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها, إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب, لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين. فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شِعرٍ أو سجع, فإنه مقبول منه غير مَنعيّ عليه"[31]. إلّا أننا نرى أن ذلك قريبٌ ممّا أوردناه من كلام الجاحظ عن اللفظ الوحشيّ, فكل لهجة أهلها أعرف بها, فهي تفارق الفصحى, كما هو قريبٌ من لهجاتنا العاميّة؛ إذ يكون إيراد العاميّ في الشعر الفصيح مرفوضًا.

أمّا القسم الآخر: أي فصاحة الألفاظ من دون اعتبار المعاني, فيشتمل على تلك التي تحمل صفات الحسن ولا علاقة لها بالفهم, ومن أهمّها صفتان: أن تكون اللفظة غير عاميّة، وحسنة التأليف.

---

[26] – أبو هلال العسكريّ: كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر: 149.

[27] – ابن رشيق القيروانيّ: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 264/2–265. الظَلْم: الماء الجاري على الثَّغْر, ويقال أَظْلَم الثَّغْرُ إذا تَلأْلأَ عليه كالماء الرقيق من شدّة بَرِيقه. والدَّلُّ: حسن الحديث وحسن المزح والهيئة. والشَّنَبُ: بَرْدُ الفَمِ والأسنانِ. وشنيب برود: فم أو أسنان باردة عذبة. وتركيب الشنب مع الدلّ مختلّ كما يرون وفيه معاظلة.

[28] – ابن جنّيّ: الخصائص: 394/2.

[29] – ابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة: 262.

[30] – انظر: ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 219/2.

[31] – نفسه: 11/2.

1- أن تكون اللفظة غير عاميّة حيث نصادف ههنا عند كلٍّ من الجاحظ وعبد القاهر كلامًا على هذه الصفة مع اختلافهما في النظرة, فالأول يرى أنه "لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميًّا ساقطًا سوقيًّا"[32], أمّا في مجال المعنى العاميّ فلم يشترط هذا الشرط, انطلاقًا من عنايته بالفهم والبيان؛ إذ يرى أن في الأمر مندوحة مادام المعنى العاميّ ممّا يُفهم, وينقل لنا ذلك في صحيفة بِشْر بن المُعتمِر, وفيها أن "المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة, وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامة, وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال"[33], ثمّ بعد ذلك نلحظ أنه يشترط لإيراد اللفظ العاميّ بعد أن رفضه أن يكون مفهومًا بناءً على ما أسّسه في شأن المعنى يقول متابعًا: "وكذلك اللفظ العاميّ والخاصيّ"[34]. أمّا عبد القاهر فيرى أن من شروط رجوع الاستحسان إلى اللفظ من غير شِرْكٍ من المعنى فيه، وكونِه من أسبابهِ ودواعيه، ألّا يكون "عامّيًّا سخيفًا، [وجعل] سُخْفَهُ بإزالته عن موضوع اللغة، وإخراجه عما فرضتْه من الحكم والصفة، كقول العامة أشْغَلتَ وانفسد"[35]. فالجاحظ يشترط للّفظ العاميّ الفهم منطلقًا من نظرته البيانية, والجرجانيّ (ت471ه) يشترط له أن يكون له أصل في اللغة وقوانينها منطلقًا من نظرته النحوية. وننتقل للكلام على فصاحة اللفظ العاميّ عند ابن سنان الذي يُعدّ- وهذا رأينا- مؤسّس علم الفصاحة, فنجده يضرب لذلك أمثالًا, ومنها "قول أبي تمام [من البسيط]:

جليتَ والموتُ مبدٍ حرَّ صفحتِهِ وقد تفرعنَ في أفعالهِ الأجلُ

فإنّ (تفرعن) مشتق من اسم فرعون. وهو من ألفاظ العامّة"[36]. ثمّ يأتي ابن الأثير ليفصّل في المسألة مبيّنًا أن اللفظ المبتذل العاميّ" ينقسم قسمين:

الأول: ما كان من الألفاظ دالًّا على معنى وُضع له في أصل اللغة, فغيّرته العامّة وجعلته دالًّا على معنى آخر, وهو ضربان: الضرب الأول ما يكره ذكره كقول أبي الطيّب [من الطويل]:

أَذَاقَ الْغَوَانِي حُسْنُهُ مَا أَذَاقَنِي وَعَفّ فَجَازَاهُنَّ عَنِّيَ بِالصَّرْمِ

فإن معنى لفظة (الصرم) في وضع اللغة هو القطع. يقال (صرمه) إذا قطعه, فغيّرتها العامة, وجعلتها دالة على المحلّ المخصوص من الحيوان دون غيره... وأما الضرب الثاني: وهو أنّه وُضع في أصل اللغة لمعنى، فجعلته العامّة دالًّا على غيره, إلا أنّه ليس بمستقبح ولا مستكره. وذلك كتسميتهم الإنسان (ظريفًا) إذا كان دمث الأخلاق, حسن الصورة أو اللباس, أو ما هذا سبيله (والظرف) في أصل اللغة مختصّ بالنطق فقط... فغيّرته العامّة عن بابه, وممّن غلط في هذا الموضع أبو نُوَاس حيث قال [من مخلّع البسيط]:...

وَقَالَ هـــــــذَاكَ وَجْـــــــهُهُ لِي لِلظَّرْفِ وَالحُـــسْنِ وَالْكَمَالِ

...[و]القسم الثاني مما ابتذلته العامّة وهو الذي لم تغيّره عن وصفه, وإنما أُنكر استعماله لأنّه مبتذل بينهم, لا لأنّه مخالف لما وُضع له... إنما هو الألفاظ السخيفة الضعيفة سواء تداولتها العامّة أو الخاصّة. فممّا جاء منه قول أبي الطيّب المتنبّي [من الطويل]:

وَمَلْمُومَةٌ سَيْفِيَّةٌ رَبَعِيَّةٌ يَصِيحُ الحَصَى فِيها صِياحَ اللَّقَالِق

فإن لفظة (اللقالق) مبتذلة بين العامّة جدًّا"[37]. هنا يبدو ابن الأثير شارحًا لابن سنان وعبد القاهر معًا, غير أنه أعاد ترتيب الأمور وتفصيلها بزيادة أمثلتها. وجملة القول أنه ينبغي ألّا يكون اللفظ العاميّ مبتذلًا سوقيًّا ساقطًا سخيفًا ضعيفًا.

---

[32] – نفسه: : 144/1.

[33] – الجاحظ: البيان والتبيين: 136/1.

[34] – المصدر السابق: 136/1.

[35] – الجرجانيّ, عبد القاهر: أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر, مطبعة المدني، القاهرة– دار المدني, جدة 1992م، ص6.

[36] – ابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة: 78.

2- أن تكون اللفظة حسنة التأليف, وهذا الرأي فيه أقوال:

- يقول الجاحظ: "أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء, سهل المخارج, فيعلم بذلك أنه أفرغ إفراغًا جيدًا, وسبك سبكًا واحدًا, فهو يجري على اللسان كما يجري على الدهان"[38]. ويقول: "أمّا في اقتران الحروف فإن الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين, بتقديم ولا بتأخير, والزاي لا تقارن الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال, بتقديم ولا بتأخير, وهذا باب كبير، وقد يُكتفى بذكر القليل حتى يستدل به على الغاية التي إليها يُجرى"[39].

يشير الجاحظ إلى قضية مهمة جدًّا في باب الفصاحة وهي، إضافة إلى سهولة المخارج وتباعدها التي لا تعدّ ذات بال، تلاحم الأجزاء والسبك، فهنا إشارة مبّكرة ومهمة إلى علاقة فصاحة الكلمة بالسياق.

- يقول ابن عبد ربّه: "كلما احلولى الكلام وعذُب وراق وسَهُلت مخارجه، كان أسهل وُلوجًا في الأسماع، وأشدَ اتصالًا بالقلوب، وأخفّ على الأفواه، لا سيما إذا كان المعنى البديع مترجَمًا بلفظ مُونق شريف، لم يَسِمْه التكلّف بميسمه، ولم يُفسده التعقيد باستهلاكه، كقول ابن أبي كَريمة [من السريع]:

قَفاه وجهٌ والذي وجههُ مثلُ قَفاه يُشبه الشمسا

فهجّن المعنى بتعقّد مخارج الألفاظ. وأخذه الحسن بن هانئ فأوضحه وسهّله, قال [من الخفيف]:

بأبي أنتَ مِن غزالٍ غَرير بزَّ حُسنَ الوُجوه حُسنُ قَفاكا"[40].

فيشير ابن عبد ربه إلى أن تعقّد مخارج الألفاظ واستهلاكها يجرحان الفصاحة, وهذه إشارة مهمة.

- يقول قدامة بن جعفر: من "نعت اللفظ أن يكون سمحًا، سهل مخارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة"[41]. سهولة المخارج فهمناها، لكن كيف يكون الخلو من البشاعة. إنه كلام يحتاج تفصيلًا.

- ويقول الرمّانيّ:" التلاؤم نقيض التنافر, والتلاؤم تعديل الحروف في التأليف... وأمّا التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد, أو القرب الشديد... والفائدة في التلاؤم حسن الكلام في السمع, وسهولته في اللفظ, وتقبّل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة وطريق الدلالة"[42]. إنه يعوّل على الذوق وينوّه إلى المعنى وأثر التصوير وهذا تنويه مهم.

- يقول أبو هلال العسكريّ: "يسمّى الكلام الواحد فصيحًا بليغًا إذا كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستكره فجّ، ولا متكلّف وخم، ولا يمنعه من أحد الاسمين شيء، لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف"[43]. نلمح أنه جمع آراء سابقيه كلّها تقريبًا.

- يقول ابن رشيق القيروانيّ: "من الشعر ما تتقارب حروفه أو تتكرر فتثقل على اللسان، نحو قول ابن بشر [من الخفيف]:

لم يضرْها- والحمدُ للهِ- شيءٌ وانثنتْ نحوَ عزفِ نفسٍ ذهولُ

فإن القسيم الآخر من هذا البيت ثقيل لقرب الحاء من العين، وقرب الزاي من السين, وقال آخر:

---

37 – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 1/196-197-198-199.

38 – الجاحظ: البيان والتبيين: 1/67.

39 – نفسه: 1/69.

40 – ابن عبد ربّه: العقد الفريد: 6/241.

41 – قدامة بن جعفر: نقد الشعر: 65.

42 – الرمّانيّ: النكت في إعجاز القرآن, ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز حقّقها وعلّق عليها: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلاّم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨م، ص94-96.

43 – أبو هلال العسكريّ: كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر: 14-15.

وقبر حرب في مكان قفرٍ وليس قرب قبر حرب قبر

فتكرّرت الألفاظ، وتردّدت الحروف"[44]. أضاف الأثر السلبيّ للتكرار على الفصاحة.

- ويقول ابن سنان الخفاجيّ: من شروط فصاحة اللفظة المفردة" أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج... [وأن تكون اللفظة ذات] تأليف مخصوص مع البعد [في المخارج]... وقد يكون هذا التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق, فيحسن أيضًا... من غير المعرفة بعلتها أو بسببها, ومثال ذلك مما يُختار قول أبي القاسم الحسين بن عليّ المغربيّ في بعض رسائله: (ورعوا هشيمًا تأنّفت روضه) فإنّ (تأنّفت) كلمة لا خفاء بحسنها؛ لوقوعها الموقع الذي ذكرته, وكذلك قول أبي الطيب المتنبّي [من الطويل]:

إذا سارتِ الأحداجُ فوق نباتِهِ تفاوحَ مسكُ الغانياتِ ورندُهُ

فإن (تفاوح) كلمة في غاية من الحسن"[45]. ويقول: "أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف, فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة. ومن ذلك قول أبي نصر بن نباتة [من الطويل]:

فإياكمُو أن تكشفوا عن رؤوسِكمْ ألا إنّ مغناطيسَهُنَّ الذوائبُ

(فمغناطيسهن) كلمة غير مرضية لما ذكرته"[46].

فهو يرى أن فصاحة اللفظة في حسن تأليفها، وحسن تأليفها يكون بقلّة الحروف وتباعد المخارج.

- يقول ابن الأثير:" من أوصاف الكلمة أن تكون مؤلفة من أقلّ الأوزان تركيبًا, وهذا مما ذكره ابن سنان في كتابه, ثم مثّله بقول أبي الطيب المتنبّي[من الكامل]:

إنّ الكرامَ بلا كرامٍ منهمُ مثلُ القلوبِ بلا سويداواتِها

وقال: إنّ لفظة (سويداواتها) طويلة, فلهذا قبحت. وليس الأمر كما ذكره, فإن قبح هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها, وإنما هو لأنها في نفسها قبيحة, وقد كانت- وهي مفردة- حسنة, فلما جمعت قبحت, لا بسبب الطول. والدليل على ذلك أنه قد ورد في القرآن الكريم ألفاظ طوال, وهي مع ذلك حسنة, كقوله تعالى: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ} [البقرة:137] فإنّ هذه اللفظة تسعة أحرف... والأصل في هذا الباب ما أذكره: وهو أن الأصول من الألفاظ لا تحسن إلا في الثلاثيّ, وفي بعض الرباعيّ, كقولنا: (عذب) و(عسجد). فإنّ هاتين اللفظتين إحداهما ثلاثيّة والأخرى رباعيّة, وأما الخماسيّ من الأصول فإنه قبيح, ولا يكاد يوجد منه شيء حسن, كقولنا: (جَحْمَرَش) و(صَهْصَلِق) وما جرى مجراهما... وممّا يدخل في هذا الباب أن تُجتنب الألفاظ المؤلفة من حروف يثقل النطق بها, سواء كانت طويلة أو قصيرة. ومثال ذلك قول امرئ القيس في قصيدته اللاميّة التي هي من جملة القصائد السبع الطوال [من الطويل]:

غدائرُهُ مستشزِراتٌ إلى العلا تضِلُّ المدارى في مثنًّى ومُرسَلِ

فلفظة (مستشزرات) مما يقبح استعمالها؛ لأنها تثقل على اللسان, ويشق النطق بها, وإن لم تكن طويلة, لأنا لو قلنا (مستنكِرات) أو (مستنفِرات) على وزن (مستشزرات) لما كان في هاتين اللفظتين من ثقل ولا كراهة"[47]. ويقول: "ومن أوصاف الكلمة أن تكون مبنيّة من حركات خفيفة ليخف النطق بها... وبخلاف ذلك الحركات الثقيلة, فإنه إذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة استُثقلت... واعلم أنه قد تواليت حركة الضمّ في بعض الألفاظ, ولم يحدث فيها كراهة ولا ثقلًا كقوله تعالى: {وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ}

[44] – ابن رشيق القيروانيّ: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 261/1.

[45] – ابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة: 66-67-68-69.

[46] – نفسه: 95.

[47] – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 204/1-205.

[القمر:36], وكقوله تعالى: {إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ} [القمر:47], وكقوله تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} [القمر:52]. فحركة الضمّ في هذه الألفاظ متوالية, وليس بها من ثقل ولا كراهة, وكذلك ورد قول أبي تمّام [من المديد]:

نَفَسٌ يحـــــــــتثُّهُ نَفَـــــسُ ودمـــــوعٌ ليـــس تُحتبَسُ

ومغـــــــــــانٍ للكرى دُثُرٌ عُطُلٌ من عـــهدِهِ دُرُسُ

شَهَرتْ ما كنتُ أكتُمه ناطقاتٌ بالهوى خُرُسُ

فانظر كيف جاءت هذه الألفاظ الأربعة مضمومات كلها, وهي مع ذلك حسنة لا ثقل بها ولا ينبو السمع عنها، وهذا لا ينقض ما أشرنا إليه؛ لأنّ الغالب أن يكون توالي حركة الضمّ مستثقلًا فإذا شذّ عن ذلك شيء يسير, لا ينقض الأصل المقيس عليه"[48].

- ويقول القزويني: "أما فصاحة المفرد فهي خلوصه من تنافر الحروف... فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روي أن أعرابيًّا سُئل عن ناقته, فقال: تركتها ترعى الهخع. ومنه ما دون ذلك كـ(مستشزر) في قول امرئ القيس [من الطويل]:

غدائرُهُ مستشزِراتٌ إلى العلا تضِلُّ العِقاصُ في مثنًّى ومُرسَلِ "[49].

ممّا سبق تبيّن أنّ ثمّة من رأى أنّ مكمن حسن تأليف الكلمة في سهولة النطق بها, وذلك في تباعد مخارج حروفها بحسب أغلب الآراء, وأضاف ابن سنان إلى صفة البعد أن تكون على تأليف مخصوص من دون أن يوضّحه, ورأى بعضهم أن حسنها في اعتدال مخارج حروفها؛ أي لا قرب شديد ولا بعد شديد, بينما رفض ابن الأثير الاعتداد بالمخارج في شأن حسن الكلمة وفصاحتها؛ فذهب إلى أنّ "حاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ, وقبح ما يقبح"[50]. وقال: "لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ, وهل هي متباعدة أو متقاربة, لطال الخطب في ذلك وعسر, ولما كان الشاعر ينظم قصيدًا, ولا الكاتب ينشئ كتابًا, إلا في مدة طويلة تمضي عليها أيام وليال ذوات عدد كثير"[51]. كما تبيّن أنّ لعدد حروف الكلمة سهمًا في فصاحتها وحسنها على خلاف, فابن سنان أقرّ ذلك, ورأى أنّ حروف الكلمة متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة. بينما ذهب ابن الأثير إلى أنّ الحسن باعتبار أصول الكلمة لا عدد حروفها, وأقام الدليل على مذهبه بذكر آيات من الذكر الحكيم, ورأى أنّ الأصول من الألفاظ لا تحسن إلا في الثلاثيّ وفي بعض الرباعيّ, وأمّا الخماسيّ فرآه قبيحًا, على أنهما رغم اختلافهما يجمعان على أنّ الكلمة إذا أُلِفت من حروف ثقيلة على النطق كانت قبيحة, ويزيد ابن الأثير أنّ الحركات تكون كذلك إذا استُثقلت.

ثانيًا: فصاحة اللفظة في حال التأليف

بعد ذكر شروط فصاحة اللفظة المفردة, وجب الحديث عن شروطها في حال التأليف, وتلك في حسن تأليف الجمل وعدم تنافرها وسهولتها في النطق, وبالجملة في البعد عن التكلّف, والجاحظ جعلها في التناسب والتلاحم وسهولة المخارج, فيرى أنّه" إذا كان الشعر مستكرهًا, وكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلًا لبعض, كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلّات, وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مرضيًّا موافقًا, كان اللسان على عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة... وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء, سهل المخارج, فتعلم بذلك أنّه أُفرغ إفراغًا واحدًا وسُبك سبكًا واحدًا, فهو يجري على اللسان كما

---

[48] – نفسه: 1/206-207-208.

[49] – الخطيب القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجيّ, المكتبة الأزهرية للتراث, الطبعة الثالثة،1993م, ج1، ص21-22-23. في الديوان: المدارى لا العقاص. انظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف، القاهرة, الطبعة الخامسة, (د.ت)، ص17.

[50] – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 1/173.

[51] – نفسه: 1/173.

يجري الدهان"[52]. فثقل المخارج كما هو قبيح في أفراد الكلمات, قبيح في تأليفها, كما رأينا آنفًا عند ابن عبد ربّه حين بيّن كيف هجّن ابن أبي كَريمة المعنى بتعقيد مخارج الألفاظ في قوله [من السريع]:

قَفاه وجهٌ والذي وجهُهُ مثلُ قَفاهُ يُشبهُ الشمسا

ورأينا كيف جعل أبو هلال الفصاحة في سهولة اللفظ وجودة السبك وعدم التكلّف, وكيف جعلها ابن رشيق في تباعد مخارج الحروف وعدم تكرّرها, وبيّن أن "للتكرار مواضع يحسن فيها، ومواضع يقبح فيها، فأكثر ما يقع التكرار في الألفاظ دون المعاني، وهو في المعاني دون الألفاظ أقل، فإذا تكرر اللفظ والمعنى جميعًا فذلك الخذلان بعينه"[53], ثم ذكر شروطًا لتكرار الألفاظ ترجع إلى المقاصد, وكان ذلك مرجع ابن سنان في الحكم على فصاحة الألفاظ المؤلفة, إلّا أنه استحسن التكرار في حال توقّف المعنى عليه, وتمثّل لذلك بقول المتنبي [من الطويل]:

"فأنـت أبو الهيـجا بْن حمـدانَ يا ابْنهُ تشـــابَـــهَ مـــولودٌ كـــريمٌ ووالـــدُ

وحـمـــدانُ حمـــدونٌ وحـــمدونٌ حـــارثٌ وحـارثُ لقـمانٌ ولقـمانُ راشدُ.

[وقال:] ليس هذا التكرار عندي قبيحًا؛ لأن المعنى المقصود لا يتمّ إلا به, وقد اتفق له أن ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلّف؛ لأنّ أبا الهيجاء هو عبد الله بن حمدان بن حمدون ابن الحارث بن لقمان بن راشد... فلما عرض في هذا التكرار معنى لا يتمّ إلا به سهل الأمر فيه وكان البيت مرضيًّا غير مكروه, وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجري هذا المجرى"[54]. ويرى ابن سنان "أن يجتنب الناظم تكرر الحروف المتقاربة في تأليف الكلام ...[جريًا على] تجنب ذلك في اللفظة الواحدة, بل هذا في التأليف أقبح"[55]. أمّا ابن الأثير فرأى أنّ حسن الألفاظ المؤلفة في بعدها عن المعاظلة (اللفظية) وعن المنافرة, ويرى "أنّ هذين النوعين أصلا سبْكِ الألفاظ, وما عداهما فرع عليهما, وإذا لم يكن الناثر أو الناظم عارفًا بهما, فإن مقاتله تبدو كثيرًا"[56].

فالمعاظلة اللفظية عنده "تنقسم إلى خمسة أقسام : # الأول منها يختصّ بأدوات الكلام نحو من, وإلى, وعن, وعلى, وأشباهها, فإن منها ما يسهل النطق به إذا ورد مع أخواته, ومنها ما لا يسهل, بل يرد ثقيلًا على اللسان, ولكلٍّ موضع يخصّه من السبك. فممّا جاء منه قول أبي تمام [من الطويل]:

إلى خالدٍ راحتْ بنا أرحبيّةٌ مرافقُها من عن كراكرِها نُكْبُ

فقوله (من عن كراكرها) من الكلام المتعاظل الذي يثقل النطق به... ومن هذا القسم قول أبي تمام أيضًا [من البسيط]:

كأنّه لاجتماعِ الروحِ فيه له في كلِّ جارحةٍ من جسمِه روحُ

فقوله (في) بعد قوله (فيه له) ممّا لا يحسن وروده...

القسم الثاني من المعاظلة اللفظية تختص بتكرير الحروف, وليس ذلك ممّا يتعلّق بتكرير الألفاظ ولا بتكرير المعاني... وإنما هو تكرير حرف واحد أو حرفين في كل لفظة من ألفاظ الكلام المنثور أو المنظوم, فيثقل حينئذٍ النطق به, فمن ذلك قول بعضهم [من الرجز]:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قربَ قبرِ حربٍ قبرُ

فهذه القافات والراءات كأنها في تتابعها سلسلة, ولا خفاء بما في ذلك من الثقل ...

---

[52] – الجاحظ: البيان والتبيين: 1/66-67.

[53] – ابن رشيق القيروانيّ: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 2/73-74.

[54] – ابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة: 113-114.

[55] – نفسه: 107.

[56] – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 1/316.

القسم الثالث من المعاظلة : أن ترد ألفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضًا, فمنها ما يختلف بين ماض ومستقبل, ومنها ما لا يختلف. فالأول كقول القاضي الأرجَانيّ في أبيات يصف فيها الشمعة, وفيها معنى هو له مبتدع, ولم يسمع من غيره, وذلك أنه قال عن لسان الشمع: إنه ألف العسل وهو أخوه الذي رُبي معه في بيت واحد, وإن النار فرّقت بينه وبينه, وإنه نذر أن يقتل نفسه بالنار أيضًا من ألم الفراق, إلا أنه أساء العبارة فقال [من الكامل]:

بالنارِ فرّقتِ الحوادثُ بيننا وبها نذرتُ أعودُ أقتلُ روحي

فقوله (نذرت أعود أقتل) من المعاظلة [المشار] إليها. أمّا ما يرد على نهج واحد من الصيغة الفعلية, فكقول أبي الطيب المتنبّي [من البسيط] :

أَقِلْ أَنِلْ أَقطِعِ احمِلْ عَلِّ سَلِّ أَعِدْ زِدْ هُشَّ بُشَّ تفضّل أَدنِ سُرَّ صِلِ

فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة, وهي صيغة الأمر, كأنه قال: (افعل افعل... هكذا إلى آخر البيت) وهذا تكرير للصيغة, وإن لم يكن تكريرًا للحروف إلا أنه أخوه, ولا أقول ابن عمه, وهذه الألفاظ متراكبة متداخلة, ولو عطفها بالواو كانت أقرب حالًا...

القسم الرابع من المعاظلة : وهو الذي يتضمّن مضافات كثيرة, كقولهم: (سرج فرس غلام زيدٍ) وإن زيدَ على ذلك قيل: (لبد سرج فرس غلام زيد) وهذا أشدّ قبحًا وأثقل على اللسان, وعليه ورد قول ابن بابك الشاعر في مفتتح قصيدة له [من الطويل]:

حمامةَ جرعا حومةِ الجندلِ اسجعي فأنتِ بمرأى من سعادَ ومسمعِ

القسم الخامس من المعاظلة أن ترد صفات متعددة على نحو واحد, كقول أبي تمام في قصيدته التي مطلعها [من المنسرح]:

ما لِكثيبِ الحِمى إلى عَقَدِهْ [ما بَالُ جَرْعائِهِ إلى جَرَدِهْ]

فقال يصف جملًا:

سأخرِقُ الخَرقَ بابنِ خَرقاءَ كالـ.....ـهَيقِ إذا ما استحمَّ من نَجَدِهْ

مُقابَلٌ في الجَديلِ صُلْبُ القَرا لو حُكَّ من عَجْبِهِ إلى كَنَدِهْ

تامِـــكِـــهِ نَـــهْـــــدِهِ مُـــــدَاخَـــلِـــــــهِ مَلْـــمُـــومِهِ مَحـــزْنَـــلِّـــهِ أجـــــدِهْ.

فالبيت الثالث من المعاظلة التي قلع الأسنان دون إيرادها"[57]. فالمعاظلة هنا تركيبية، وإن سمّاها لفظية، تقوم على الخلل في التركيب الذي تتجلى أشكاله من جهتين هما التعدّد والتكرار.

أمّا المنافرة فهي لفظية وتركيبية، وحقيقتها "أن يذكر لفظ أو ألفاظ يكون غيرها ممّا هو في معناها أولى بالذكر. وعلى هذا فإنّ الفرق بينها وبين المعاظلة أنّ المعاظلة هي التراكب والتداخل, إمّا في الألفاظ أو في المعاني... وهذا النوع لا تراكب فيه, وإنما هو إيراد ألفاظ غير لائقة بموضعها الذي ترد فيه. وهو ينقسم قسمين: أحدهما يوجد في اللفظة الواحدة, والآخر: في الألفاظ المتعددة. فأمّا الذي يوجد في اللفظة الواحدة, فإنه إذا أورد في الكلام أمكن تبديله بغيره مما هو في معناه, سواء كان ذلك نثرًا أو نظمًا. وأمّا الذي يوجد في الألفاظ المتعددة, فإنّه لا يمكن تبديله بغيره من الشعر, بل يمكن ذلك في النثر خاصّة؛ لأنّه يعسر في الشعر من أجل الوزن. فممّا جاء من القسم الأول قول أبي الطيّب المتنبّي [من الطويل]:

فلا يُبرَمُ الأمرُ الذي هو حالٌّ ولا يُحلَلُ الأمرُ الذي هو يُبرَمُ

فلفظة (حالل) نافرة عن موضعها,... ولو استعمل عوضًا عنها لفظة (ناقض) فقال:

فلا يبرم الأمر الذي هو ناقضٌ ولا ينقض الأمر الذي هو يبرم

[57] – المصدر السابق: 1/307-314.

لجاءت اللفظة قارةً في مكانها غير قلقة ولا نافرة... وأنشد بعض الأدباء بيتًا لدعبل وهو:

شفيعَكَ فاشكرْ في الحوائجِ إنّه يصونُكَ عن مكروهِها وهوَ يَخلُقُ

فقلت له: عَجُز هذا البيت حسن, وأما صدره فقبيح؛ لأنه سبكه قلقًا نافرًا, وتلك الفاء التي في قوله: (شفيعك فاشكر) كأنها ركبة البعير, وهي في زيادتها كزيادة الكرش... ومن هذا القسم وصل همزة القطع, وهو محسوب من جائزات الشعر التي لا تجوز في الكلام المنثور، وكذلك قطع همزة الوصل، لكن وصل همزة القطع أقبح لأنّه أثقل على اللسان... ومن هذا القسم أن يفرق بين الموصوف والصفة بضمير من تقدّم ذكره... ومن هذا القسم أيضًا أن تزاد الألف واللام في اسم الفاعل ويُقام الضمير فيه مقام المفعول... وممّا جاء من القسم الثاني الذي يوجد في الألفاظ المتعدّدة قول أبي الطيّب [من الكامل]:

لا خَلْقَ أكرمُ منكَ إلا عارفٌ بكَ راءَ نفسَكَ لم يقلْ لكَ هاتِها

فإن عَجُز هذا البيت نافر عن مواضعه, وأمثال هذا في الأشعار كثير"[58]. فالمعاظلة اللفظية عنده متأتّية من التكرار الذي سبقه إليه ابن رشيق وابن سنان ومن التعدّد في ذكر الباب النحويّ, إلّا أنه زاد في تفصيله بأن ذكر مجيئه في الحروف والأفعال والأسماء. أمّا المنافرة فجعلها من باب عدم وضع الألفاظ في مواضعها, وهذا ما ذُكر عند كثير ممّن سبقه كما تبيّن, وزاد ببيان أنّ التنافر إذا جاء في لفظة واحدة أمكن تبديلها بغيرها, أمّا في الألفاظ المتعددة فلا يمكن ذلك في الشعر خاصّة، وقد لا تبدو الحدود واضحة تمامًا بين المعاظلة والمنافرة التي تقع في الألفاظ، إلا باعتبار احتواء المعاظلة على التعدد والتكرار.

والحق أنّ القراءة السابقة لضروب الخلل في فصاحة اللفظ في حالتي الإفراد والتركيب تكشف لنا أنّ الفصاحة تقوم فعلًا على احتمال صفتي الوضوح والحسن، وأنّ فهم المعنى هو ثمرة الوضوح، في حين تكون ثمرة الحسن هي خفة الكلام المنطوق على اللسان، وخفة المسموع على الأذن.

الفصاحة وثنائية اللفظ والمعنى

لم تكن الحدود بين الفصاحة والبلاغة قبل أبي هلال فاصلةً, كما لم يكن اللفظ مُميَّزًا من المعنى حين الكلام على الفصاحة, وآية ذلك أنّنا رأينا كيف لمس الجاحظ في الغرابة- وهي متأتية من المعنى- بعدًا عن الفصاحة, وكذلك جعلها عبد القاهر ممّا يخلّ بحسن اللفظة وفصاحتها, والغريب أنه جعلها من عواري اللفظ من غير شِرْكٍ من المعنى فيه[59], ولتفصيل مجمل ما قيل نذكر أبرز أقوال البلاغيين فيه:

1- الجاحظ: لم يميّز الفصاحة من البلاغة لذلك رأى الفصاحة في اللفظ والمعنى كالبلاغة, إلّا أنه كان يؤثر اللفظ على المعنى أحيانًا, ونجد ذلك في قوله:" المعاني مطروحةٌ في الطريق يعرفها العجميُّ والعربيُّ، والبدويُّ والقرَوي، والمدنيّ، وإنَّما الشأنُ في إقامةِ الوزن، وتخيُّر اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحَّة الطبع وجَودَة السَّبك، فإنما الشعر صناعةٌ، وضَرْب من النَّسج، وجنسٌ من التَّصوير"[60], وأحيانًا أخرى كان يدعو إلى اتّحادهما. كما في قوله:" لا يكون الكلام يستحقّ اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه, ولفظه معناه, فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك"[61]. وفي قوله: "أحسن الكلام ما كان... معناه في ظاهر لفظه... فإذا كان المعنى شريفًا, واللفظ بليغًا, وكان صحيح الطبع, بعيدًا من الاستكراه, ومنزهًا عن الاختلال, مصونًا عن التكلف, صنع في القلب صنيع الغيث في التربة الكريمة"[62].

---

[58] – المصدر السابق: 316/1-320. الفعل (راء) فيه قلب مكاني، وأصله (رأى).

[59] – انظر: الجرجانيّ, عبد القاهر: أسرار البلاغة: 6.

[60] – الجاحظ: الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة, الطبعة الثانية، 1965م، ج3، ص131-132.

[61] – الجاحظ: البيان والتبيين: 115/1.

[62] – نفسه: 83/1.

2- ابن عبد ربّه: لم يتكلّم على علاقة الفصاحة باللفظ والمعنى, إنما رأى أنّ المعنى البديع إذا كان في لفظ شريف ولم يكن متكلّفًا أو معقّدًا, استحوذ على القلوب كما في قول الجاحظ السابق.

3- قدامة بن جعفر: تكلّم على نعوت اللفظ والمعنى وعيوبهما, ولم يتكلّم على الفصاحة.

4- أبو هلال العسكريّ: أول من ميّز الفصاحة من البلاغة, وعلّقهما باللفظ والمعنى, فرأى "أنّ الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ؛ لأنّ الآلة تتعلّق باللفظ دون المعنى، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى"[63].

5- ابن رشيق القيروانيّ: ممّن فصّل في الكلام على اللفظ والمعنى, وفاضل بينهما, يقول: " اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم: يضعف بضعفه، ويقوى بقوته... ثم للناس فيما بعدُ آراء ومذاهب: منهم من يؤثر اللفظ على المعنى فيجعله غايته ووكده، وهم فرق: قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته، على مذهب العرب من غير تصنّع، كقول بشّار [من الطويل]:

إذا ما غضبنا غضبةً مضريّةً هتكنا حجابَ الشمسِ أو قطرتْ دما

إذا ما أعــرنا سيّدًا مــن قبــيلةٍ ذُرى منبــرٍ صــلّى علــــينا وســــلّما

وهذا النوع أدلّ على القوة، وأشبه بما وقع فيه من موضع الافتخار، وكذلك ما مُدح به الملوك يجب أن يكون من هذا النحت, وفرقة أصحاب جلبة وقعقعة بلا طائل معنى إلا القليل النادر: كأبي القاسم بن هانئ ومن جرى مجراه... ومنهم من ذهب إلى سهولة اللفظ فعُني بها، واغتُفر له فيها الركاكة واللين المفرط: كأبي العتاهية، وعباس بن الأحنف، ومن تابعهما... ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ فيطلب صحته، ولا يبالي حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه وخشونته: كابن الرومي، وأبي الطيب، ومن شاكلهما... وأكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى، سمعت بعض الحذّاق يقول: قال العلماء: اللفظ أغلى من المعنى ثمنًا، وأعظم قيمة، وأعز مطلبًا؛ فإن المعاني موجودة في طباع الناس، يستوي الجاهل فيها والحاذق، ولكن العمل على جودة الألفاظ، وحسن السبك، وصحة التأليف"[64]. إلّا أنّه لم يذكر علاقة اللفظ والمعنى بالفصاحة.

6- ابن سنان الخفاجيّ: أخذ كلام أبي هلال على الفصاحة والبلاغة, واللفظ والمعنى, فقال:" الفرق بين الفصاحة والبلاغة, أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ, والبلاغة لا تكون إلا وصفًا للألفاظ مع المعاني"[65]. ويرى أن الفصاحة "نعت للألفاظ إذا وُجدت على شروط عدة, ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ, وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف, وبوجود أضدادها تستحق الاطّراح والذمّ, وتلك الشروط تنقسم قسمين: فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتُؤلَّف معه, والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض"[66]. والحقّ أن ابن سنان رسم لنفسه خطّة نوضحها في الجدول الآتي:

63 – أبو هلال العسكريّ: كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر: 14.

64 – ابن رشيق القيروانيّ: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 1/124-127.

65 – ابن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة: 60.

66 – المصدر السابق: 65-66.

الترتيب	اللفظ والمعنى	الفصاحة والبلاغة	الصفحات
(1)	اللفظة المفردة.	فصاحة	101-66
(2)	اللفظة المنظومة مع غيرها من دون اشتراكها مع المعنى.	فصاحة	124-107
(3)	اللفظة المنظومة مع غيرها والتي تشترك مع المعنى1.	فصاحة	241-124
(4)	اللفظة المنظومة مع غيرها والتي تشترك مع المعنى2.	فصاحة وبلاغة	275-241
(5)	المعاني مفردة من الألفاظ.	بلاغة	327-276

إن القراءة الفاحصة تبيّن مدى الخلط الذي وقع فيه ابن سنان, فهو تارةً يجعل "الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ,[يميّزها من] البلاغة [التي] لا تكون إلا وصفًا للألفاظ مع المعاني"[67], وتارةً أخرى يجعل الفصاحة "في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني"[68]. على أننا رغم ذلك الخلط نميّز في الجدول منطقتين مستقلّتين: الأولى تختصّ بها الفصاحة, وهي اللفظة المفردة والمؤلفة من غير اشتراك مع المعنى؛ أي الرقم (1) و(2), والأخرى تختصّ بها البلاغة, وهي المعاني المفردة من الألفاظ؛ أي الرقم (5). أمّا ما بينهما فموضع إشكال وخلط؛ ولعل ما يسوّغه أننا نجد أن الفصل بين اللفظ والمعنى يكون سهلًا في ميدان التنظير, وإذا ما دخلنا المجال الإجرائي وجدنا أنفسنا عاجزين عنه, أو أن ابن سنان لـمّا رأى أن "الفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار"[69], وذكر وجوهًا تخلّ بالفصاحة بأن تؤدي إلى قبح التأليف, التفت إليها من ذلك الباب, ولم يلتفت إليها من حيث اشتمالها على المعنى, ومن ثَمَّ انضواؤها تحت وجوه البلاغة, ثمّ إنه بعد حين من ذكر تلك الوجوه انتبه, فجعل ما بعد انتباهه من شروط الفصاحة والبلاغة, والحقّ إن ما ذكّر جميعًا يدخل في علوم البلاغة التي تأسّست من بعده. فالوجوه التي وقعت في منطقة الإشكال, تكون من نعوت الفصاحة إذا ما نُظر إليها من زاوية حسن تركيب الألفاظ, وتكون من أوصاف البلاغة إذا ما نُظر إليها من جهة دلالة اللفظ على المعنى, ولا خلط في ذلك ولا إشكال "إذ كانت البلاغة [عنده] تشتمل على الفصاحة وزيادة"[70].

7- فخر الدين الرازي: يذهب مذهب عبد القاهر الجرجاني في جعل الفصاحة والبلاغة شيئًا واحدًا؛ ولا عجب, فكتابه يُعدّ تلخيصًا لكتابي عبد القاهر: (الأسرار) و(الدلائل), والحقّ أنه يجعل الفصاحة نعتًا للمعاني مستبعدًا الألفاظ التي تقتصر وظيفتها على تجميل الكلام وتكميله. وهو على احتذائه خطا عبد القاهر ينفرد في بسط الكلام على اعتبار الفصاحة من نعوت المعاني دون الألفاظ, وعلّل مذهبه بكلام طويل, نلخّصه بأن الفصاحة لو كانت مقصورة على الألفاظ في دلالتها على مسمّياتها أو من دونها, لوجب ألّا تُعدّ الاستعارة والكناية والتشبيه وغيرها من أبواب الفصاحة, ولكان التحدّي بفصاحة القرآن- لو كانت في الألفاظ- باطلًا؛ لأن الألفاظ من استطاعتهم, ولكان إعجازه لا بما هو قرآن؛ لأنه إنما كان قرآنًا لكونه كلامًا منظومًا مفيدًا للمعاني, لا لكونه ألفاظًا, ولكانت الألفاظ السوقية الساقطة – لو كانت الفصاحة في الألفاظ السليمة عن الحروف المتنافرة- فصيحةً؛ لأن أكثرها بريء عن الحروف المتنافرة, ولكانت الألفاظ المترادفة – لو كانت الفصاحة في دلالة الألفاظ على معانيها-

[67] – نفسه: 60. وانظر: الجدول (1) و(2).
[68] – نفسه: 275. وانظر: الجدول (2) و(3).
[69] – نفسه: 105.
[70] – نفسه: 275.

متفاوتة ومتعارضة؛ لأن الألفاظ تتفاوت في الفصاحة, وقد تتعارض, ولكان الجاهل بالعربية عارفًا الفصاحة, ولزالت صفة الفصاحة عن المتكلّم, وهي ثابتة له, لأن ثبوت صفة الفصاحة في الألفاظ في ذاتها تُلغي اعتبار المتلفِّظ, ولاحتاج التلّفظ بالمفردات إلى رويّة وفكرة؛ لأن التكلّم بالكلام الفصيح يحتاج إليهما, وليس هو كذلك, ولانتفى اعتبار النظم, لأن في الحكم على فصاحة المفردات يعني أنها فصيحة حيثما ترد, ولثبتت فصاحتها في أي مكان ترد فيه, وليس كذلك. ثمّ نراه يطرح على نفسه سؤالًا بديهيًّا, وهو لماذا يقولون: لفظ فصيح, ولا يقولون معنى فصيح؟ فيجيب على الشقّ الأول من السؤال بأن فصاحة اللفظ مأتيّة من دلالته المعنوية لا الوضعية(المعجمية), بينما يغفل عن الشقّ الثاني, ويرى – راداً على من رأى فصاحة الألفاظ في سيرها على مقاييس اللغة وقوانينها– أن هذا النوع من الفصاحة غير ذلك الذي يفيد قوة البيان, ويرى أن أقوى شبهة ترد على فصاحة المعنى, هي أنه يمكن التعبير عن المعنى الواحد بلفظين: أحدهما فصيح, والآخر ركيك, ويجيب عليه بأن دلالة اللفظ على معناه ليست هي دلالة نفس الصيغة على المعنى, بل دلالة معناها على معنى آخر, كما في الاستعارة والكناية والمجاز[71].

7– ابن الأثير: يتبع أبا هلال وابن سنان في عدّ الفصاحة نعتًا للّفظ لا المعنى, ويعلّل ذلك من وجهين: الأول في قوله بعد أن يذكر ألفاظًا مثل: (المُزْنَة) و(الدِّيْمة) و(البُعاق):" لو كانت الفصاحة لأمر يرجع إلى المعنى, لكانت هذه الألفاظ في الدلالة عليه سواء: ليس منها حسن ومنها قبيح, ولما لم يكن كذلك, علمنا أنها تخصّ اللفظ دون المعنى. وليس لقائلٍ ههنا أن يقول: لا لفظ إلا بمعنى, فكيف فصلت أنت بين اللفظ والمعنى؟ فإني لم أفصل بينهما, وإنما خصّصت اللفظ بصفة هي له, والمعنى يجيء فيه ضمنًا وتبعًا. الوجه الثاني: أن وزن فعيل هو اسم فاعل من فَعُل بفتح الفاء وضمّ العين, نحو كَرُم فهو كريم, وشَرُف فهو شريف, ولَطُف فهو لطيف, وهذا مطّرد في بابه, وعلى هذا فإن اللفظ الفصيح هو اسم فاعل من فَصُح فهو فصيح, واللفظ هو الفاعل للإبانة عن المعنى, فكانت الفصاحة مختصّة به"[72]. وفرّق بين البلاغة والفصاحة, وعلّله, فرأى أن البلاغة "لا تكون إلا في اللفظ والمعنى, بشرط التركيب, فإن اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة, ويطلق عليها اسم الفصاحة؛ إذ يوجد فيها الوصف المختصّ بالفصاحة وهو الحسن, وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها لخلوّها من المعنى المفيد الذي ينتظم كلامًا"[73]. ويرى أن الفصاحة تكون صفة اللفظ مفردًا ومركّبًا, وذلك في كلامه حين بيّن أنه يُحتاج في تأليف الكلمات "إلى ثلاثة أشياء: الأول منها: اختيار الألفاظ المفردة... الثاني: نظم كل كلمة مع أختها المشاكلة لها؛ لئلا يجيء الكلام قلقًا نافرًا عن مواضعه... الثالث: الغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه... فالأول والثاني من هذه الثلاثة المذكورة هما المراد بالفصاحة, والثلاثة بجملتها هي المراد بالبلاغة"[74].

8– يحيى بن حمزة العلويّ: يُعدّ أهمّ من تكلّم على علاقة الفصاحة باللفظ والمعنى, فجمع أربعة آراء حولها "أوّلها: أنها [أي الفصاحة] من عوارض الألفاظ مجردة لا باعتبار دلالتها على المعاني, وهذا هو الذي يشير إليه كلام ابن الأثير في كتابه (المثل السائر), فإنه قال: إن الفصاحة مدركة بالسمع, وليس يُدرك بحاسة السمع إلا اللفظ, فلهذا كانت مقصورة عليه. وثانيها: أن الفصاحة من عوارض المعاني دون الألفاظ, وهذا هو الذي يرمز إليه ابن الخطيب الرازي في كتابه (نهاية الإيجاز), فإنه زعم أن الفصاحة عبارة عن الدلالات المعنوية لا غير, من غير حاجة إلى اللفظ لا على جهة القصد, ولا على جهة التبعية. وثالثها: أن الفصاحة عبارة عن الألفاظ باعتبار دلالتها على مسمّياتها المعنوية... ورابعها: أن تكون الفصاحة مقولة على الأمرين جميعًا, فتكون مفيدة لهما جميعًا, فيكون الأمران جميعًا– أعني المعاني والألفاظ– من مسمّى قولنا فصاحة, وهذا المذهب يخالف المذهب

[71] – فخر الدين الرازيّ: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 96 وما بعدها.
[72] – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 92/1.
[73] – المصدر السابق: 94/1.
[74] – نفسه: 163/1-164.

الثالث, فإن هؤلاء جعلوا اللفظ والمعنى من مدلول لفظ الفصاحة, والذين قبلهم جعلوا اللفظ هو مسمّى الفصاحة, لكن اعتبار المعنى على جهة الضمّ والتبعية لا غير, فهذا تقرير مذاهب العلماء في مدلول لفظ الفصاحة, وفائدة إطلاقه, والمختار عندنا تفصيل نشير إليه, وهو أن الفصاحة من عوارض الألفاظ, لكن ليس بالإضافة إلى مطلق الألفاظ فقط, ولكن بالإضافة إلى دلالتها على معانيها, فتكون الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعًا, مطلق الألفاظ ودلالتها على ما تدلّ عليه من معانيها المفردة والمركبة, وهذا المذهب هو الذي حكاه ابن الخطيب عن بعض علماء البيان, ويدلّ على ما قلناه وجوه ثلاثة, أولها: قوله- صلّى الله عليه وسلّم-:« إن من البيان لسحرًا»[75]. والبيان هو الفصاحة؛ لأن البيان هو الظهور, وذلك لا يُستعمل إلا في الألفاظ, ولا بد من اعتبار دلالتها على معانيها؛ لأنا لو لم نعتبر ذلك لكانت الألفاظ ممّا يمجّها السمع, وينبو عنها الطبع, فضلًا عن أن تكون سحرًا, فإذن لا بدّ من اعتبار الأمرين في كون الكلام فصيحًا, ومراده- عليه السلام- بقوله: (سحرًا) يعني أنه يُحيّر العقول في حسنه ورونقه ودقّة معانيه, وعن هذا قال بعضهم: فصاحة المنطق سحر الألباب. وثانيها: أنهم يقولون في الوصف كلام فصيح, ومعنى بليغ, ولا يقولون معنى فصيح, فدلّ ذلك على أن الفصاحة من متعلّقات الألفاظ, وأن فصاحته إنما كانت باعتبار ما دلّ عليه من حسن المعنى ورشاقته, وفي هذا دلالة ظاهرة على وجوب اعتبار الأمرين في فصيح الكلام كما قلناه. وثالثها: أنا نراهم في أساليب كلامهم يفضّلون لفظة على لفظة, ويؤثرون كلمة على كلمة مع اتفاقهما في المعنى, وما ذاك إلّا لأن إحداهما أفصح من الأخرى, فدلّ ذلك على أن تعلّق الفصاحة إنما هو بالألفاظ العذبة, والكلم الطيبة, ألا ترى أنهم استحسنوا لفظ الديمة, والمزنة, واستقبحوا لفظ البعاق, لما في المزنة والديمة من الرقّة واللطافة, ولما في البعاق من الغَلَظ والبشاعة, وممّا أُغرق في اللذّة والسلاسة قوله تعالى في وصف خروج القطْر من السحاب ﴿ فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [النور:43] فأين هذا من قول امرئ القيس في هذا المعنى [من الطويل]:

فألقى بصحراءِ العبيطِ بَعاعَهُ [نزولَ اليماني ذي العيابِ المخوَّلِ]

فانظرْ ما بين الودق والبعاع, فاختصاص الودق بالرقّة واللطافة عمّا تضمّنه البعاع من الغلظ والبشاعة دلالة ظاهرة على ما قلناه من أن الفصاحة راجعة إلى اللفظ لأجل دلالته على معناه, فأمّا من زعم أن الفصاحة متعلّقها اللفظ لا غير فقد أبعد, فإن الألفاظ لا ذوق لها ولا يمكن الإصغاء إلى سماعها إلّا لأجل دلالتها على معانيها, فأمّا إذا خلت عن الدلالة عليها فلا وقْع لها بحال, وغالب ظنّي أنه لا بدّ له من اعتبار المعنى, خلا أنه يكون ضمنًا وتبعًا للألفاظ لا محالة, وأبعد من هذا من زعم أن متعلّق الفصاحة في المعاني فقط, كما حكيناه عن ابن الخطيب, فإن المعاني إنما توصف بالبلاغة, فأمّا الفصاحة فإنها من صفات الألفاظ كما مرّ بيانه, وعلى الجملة فإن أراد أنه لا بدّ من اعتبار الأمرين جميعًا, اللفظ والمعنى, على أن إطلاق الفصاحة على أحدهما, ويكون الثاني تبعًا فالخلاف لفظي, وإن أراد أن إطلاق اسم الفصاحة إنما يكون على أحدهما على انفراده, فهو خطأ كما أسلفنا تقريره, فهذا ما أردنا ذكره فيما يخصّ كل واحد منهما"[76].

لم يكن الكلام على الفصاحة بوصفها صفة للفظ أو المعنى بمنأى عن الخلاف، ولعلنا في الرجوع إلى ما كنّا قد أصلناه سابقًا من أنّ الفصاحة تحتمل معنيي الوضوح والحسن معًا نصل إلى فهم سرّ ذلك الخلاف، ومن ثمّ نبسط الأمر، فالفصاحة صفة للّفظ باعتبار دلالتها على الحسن، وصفة للمعنى باعتبار دلالتها على الوضوح، ووجب أن نقف على علاقة

[75] – البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر،ط1 دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) 1422هـ، رقم الحديث5146.

[76] – ابن حمزة العلويّ, يحيى: الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: 1/128-132.

البلاغة بالحسن والوضوح، وامتيازها عن الفصاحة فيهما؛ فنقول: إن الحسن والوضوح في البلاغة يتأتّيان من جهة التصوير لا التركيب.

خاتمة

إن حلّ الإشكال الذي تعرّض له مفهوم الفصاحة يتوقّف على تمييزات عديدة لم ينتبه لها أجدادنا القدماء حين حديثهم عن الفصاحة, وجب ههنا لفت الأنظار إليها, ولعلّ أهمّها عدم تمييزهم فصاحة القرآن من فصاحة الشعر من فصاحة النثر بأنواعه, فنظروا إلى الفصاحة نظرة شمولية, وهذا أوقعهم في خلاف كبير؛ من ذلك ما كان بين ابن سنان وابن الأثير حول الكلمة الطويلة, والكلمة الغريبة، كما رأينا آنفًا، أمّا التمييز الثاني الذي غفل عنه أولئك فهو التفريق الواضح بين فصاحة الكلمات قبل دخولها في سياق الكلام, وبين فصاحتها في أثنائه, هذا غير علاقة كل منهما بالفهم وبالحسن, أو بفصاحة اللفظ من غير اشتراكه مع المعنى, وباشتراكه معه, على أن من استشعر ذلك التفريق لم ينطلق منه في تحديد مفهوم الفصاحة, وتمييزه من البلاغة*. ولعل الخلط بين الفصاحة والبلاغة- كما تبيّن سابقًا- آتٍ من جهة تأليف الألفاظ باعتبار دلالتها على معانيها وباعتبار السياق, وهذا ما وقع فيه أرباب البلاغة جميعًا باستثناء الجاحظ حين أشار إلى سبك الكلام وتأليفه, ونشير إلى أن ابن سنان التفت إلى ذلك, لكنه لم يكن مدركًا لأبواب البلاغة, فطاله ذلك الخلط, ونشير أيضًا إلى أن فخر الدين الرازي ميّز دلالة الألفاظ الوضعية(المعجمية) من العقلية(المعنوية), لكنه أرجع كل ذلك إلى الفصاحة بمعنى البلاغة؛ إذ رأى أن الفصاحة والبلاغة شيء واحد.

وثمّة تمييز مهمٌّ، وهو أن الفرق بين الفصاحة والبلاغة في حال التنظير يختلف عنه عند التطبيق، فنظريًّا البلاغة وصف للمعاني، في حين أنّ الفصاحة وصف للألفاظ، وحين نقرأ النصوص نجد أنّهما تتداخلان؛ فبلاغة المعاني لا تتمّ بمعزل عن فصاحة الألفاظ، وفصاحة الألفاظ لا تنفصل عن معانيها ولا تنفكّ عن سياق العبارة ومعناها، وهكذا تدخلان معًا في لحمة واحدة، وهكذا نفهم كيف اختلط شأناهما على البلاغيين، كما أن التمييز الأهم ههنا هو ربط الفصاحة بدلالتها على صفتي الحسن والوضوح، وتعلّق حالتيها بين الإفراد والتركيب، وبين اللفظ والمعنى بتينك الصفتين؛ فالألفاظ إذا كانت واضحة مفهومة وحسنة غير ثقيلة على اللسان أو الآذان فهي فصيحة، وكذلك الشأن في التراكيب.

ورأينا أيضًا أنّ صفتي الوضوح والحسن تنطبقان على البلاغة كما تنطبقان على الفصاحة، غير أنّ انطباقهما على الفصاحة يكون في أصل التركيب، وهو أمر صوتي أو نحوي غالبًا، في حين أنّ انطباقهما على البلاغة يكون في التصوير ومخالفة الأصل. ويبقى النقد الأبرز للبلاغيين هو في طريقة تناولهم المفهوم؛ إذ لا نجد في شواهدهم إلا ما فارق الفصاحة، في حين كان يُنتظر منهم عكس ذلك.

مصادر البحث

- **ابن الأثير، ضياء الدين:** المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت 1999م.
- **امرؤ القيس:** ديوان امرئ القيس, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف, القاهرة، الطبعة الخامسة، (د.ت).
- **البخاري:** الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه= صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ.

* – فرّق ابن سنان بين فصاحة الكلمة المفردة, والمؤلّفة بما يحدّد شروط الفصاحة, لكنه تكلّم في أثناء ذلك على وجوه بلاغية فلم يفصل بين الفصاحة والبلاغة, ولعلّ ذلك راجع إلى كونه قد خصّ كتابه بالحديث عن الفصاحة, وأن أسس البلاغة لم تكن راسخة إذّاك, ولم يجمع شروط فصاحة اللفظة المفردة ولا المؤلّفة تحت مبدأي: الحسن؛ أي اعتبار المبنى وحده, والفهم؛ أي اعتبار المعنى أو المعنى مع المبنى. كما بيّنا آنفًا, ونفس الكلام ينطبق على ابن الأثير.

- **الجاحظ, أبو عثمان:**
- البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الثانية، (د.ت).
- الحيوان, تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده, القاهرة، الطبعة الثانية، 1965م.
- **الجرجانيّ, عبد القاهر:** أسرار البلاغة, قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر, مطبعة المدني, القاهرة ـ دار المدني, جدة 1992م.
- **ابن جنّيّ, أبو الفتح عثمان:** الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار, دار الكتب الوطنية, مصر، الطبعة الثانية، 1952م.
- **الرازيّ، فخر الدين:** نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين, بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- **ابن رشيق القيروانيّ:** العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الجيل, بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة، 1981م.
- **الرمّانيّ، عليّ بن عيسى:** النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، حقّقها وعلّق عليها: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلاّم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨م.
- **السكّاكيّ:** مفتاح العلوم, ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور, دار الكتب العلمية, بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.
- **ابن سنان الخفاجيّ:** سر الفصاحة, صحّحه وعلّق عليه: عبد المتعال الصعيدي, مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح 1953م.
- **ابن عبد ربّه الأندلسيّ, أحمد بن محمد:** العقد الفريد, تحقيق: مفيد محمد قميحة, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.
- **العسكريّ, أبو هلال:** كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر, تحقيق: علي محمد البجاوي, ومحمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العصرية, صيدا- بيروت، الطبعة الأولى، 2006م.
- **قدامة بن جعفر:** نقد الشعر، تحقيق وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجيّ, الجزيرة للنشر والتوزيع, القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م.
- **الخطيب القزوينيّ:** الإيضاح في علوم البلاغة, شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجيّ, المكتبة الأزهرية للتراث, الطبعة الثالثة، 1993م.
- **ابن حمزة العلويّ, يحيى:** الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز, قدّم هذه الطبعة: إبراهيم الخولي, الهيئة العامّة لقصور الثقافة, القاهرة 2009م, نسخة مصوّرة عن دار الكتب الخديوية 1914م.

Kaynakça

El- Askerî Ebû Hîlal, *Kîtab'ûl-Sîna'ateyn.* tah. Ali Muhammed Becavî. 1. Baskı, el-Mektebet'ül 'Asriyye. Seyda, Beyrût 2006.

El-Bûharî, *Sahih'ûl-Bûharî*. tah. Muhammed Zûhayir B. Nasır. 1. Baskı, Dar Tok'ûl-Necat. 1422 H.

El-Cahîz Ebû Osman:

El-Bayan ve Et-Tebyin. tah. Ebdû's-Selam Muhammed Harun. 2. Baskı. Dar'ül-Fikir.

El-Heyvan. tah. Ebdû's-Selam Muhammed Harun. 2. Baskı. Matbaa't Mûstafe'l-Babî El-Halebî, Kahire 1965.

El-Cûrcanî, Abdulkahîr, *Esrar'ul-Belağat*. tah. Mehmud Muhammed Şakir. Matbaa't'ül-Medeni. Kahire ve Dar'ül-Medeni. Cûdde 1992.

El-Kazvinî, *El-İzah fî Ulum'îl-Belağat.* tah. Muhammed Abdulmîn'm Hafacî, 3. Baskı. El-Mektabet'ül- Azhariyye Li-T-Tûras. 1993.

Er-Razî Fehrû'd-Din, *Nîhayet'ûl-İcaz fî Dîrayat'ûl-İ'caz.* tah. Bakri Şeh Amin. Dar'ül-ilim lî'l-melaiin. 1. Baskı, Beyrût 1985.

Er-Rummanî, Ali B. İsa, *El-Nûket fî İ'caz'ul Kur'an,* tah. Muhammed Halaf ve Muhammed Zeğlul Sallam, 3. Baskı, Dar'ul Mea'rif, Kahire 1968.

Es-Sekkakî, *Miftah'ul-Ulum,* tah. Na'im Zerzur. 2. Baskı, Dar'ul-Kutub'ul-İlmiyye.Beyrût 1987.

İbn Abîd Rabbu El-Endulûsî, *El-'Îkd'ûl-Ferid.* tah. Mûfid Muhammed Kûmeyhe. 1. Baskı, Dar'ul-Kutub'ul-İlmiyye. Beyrût 1983.

İbn Cinnî, Ebû'l-Fath, *el-Hesais,* tah. Muhammed Ali Neccar, 2. Baskı, Matbaa't'u Dar'ul-Kutub'ul-Vataniyye, Mısır 1952.

İbn Hamze El-Elavî, *At-tîraz*. tah. İbrahim'ul-Kulî. El-Hai'at'ul- 'Amel'Kûsûr'û-s-Sakafet. Kahire 2009.

İbn Reşik, *el-Ûmde fî Mahasîn'ul-Şiir*. tah. Muhammed Mûhi'd-Din Ebdû'l-Hemid. 5. Baskı, Dar'ul-Cil. Beyrût 1981.

İbn Sînan El-Kafacî, *Sîr'ul-Fesahat*. tah. Ebdû'l-Mût'alu's-S'idi. Mektabet ve Matbaa't Muhammed Ali Sûbeyh, 1953.

İbnu'l Esîr, *el-Meselu's-Sair fî Edebi'l-Katib ve-Şair,* tah. Ahmet el-Hûfî ve Bedevî Tibane, 2. Baskı, Dar'u Nahde'ti Mısır li-t-Tibaeti ve'n-Neşr'i ve't-Tevzî'i, Kahire.

İmru'ûl-Kays, *ed-Dîvan*. tah. Muhammed Ebû'l-Fdîl İbrahim. Dar'ul Mea'rif, Kahire.

Kûdame İbn Ce'fer, *Neqd'ul-Şiir*. tah. Muhammed Abdulmîn'îm Hafacî, 1. Baskı. El-Caziret lîn-Neşr'i vet-Tevzî'i, Kahire 2006.